الجمهورية الإسلامية الموريتانية
شرف - إخاء - عد
وزارة العدل

اللقاء السنوي للنيابة العامة 2024

التقرير العام

النيابة العامة ومواكبة برامج اصلاح وتطوير العدالة

التأم بالقـاعة الرئيسية بمكتب تسيير الممتلكات المـــجمدة والمـــحجوزة والمصـــــادرة بنواكشوط في الـفترة 25-26 مارس 2024 اللقاء السنوي للنيابة العامة تحت رئاسة معالي وزير العدل السيد محمد محمود الشيخ عبد الله بن بيه (مرفق نسخة من برنامج اللقاء).

شارك في اللقاء المدعي العام لدى المحكمة العليا والمدعون العامون لدى محاكم الاستئناف ووكلاء الجمهورية بكافة ولايات الوطن.

أولا: سير جلسات اللقاء

أ- أعمال اليوم الأول:

1- جلسة الافتتاح:

بدأت جلسة الافتتاح بتلاوة مباركة من الذكر الحكيم.

وخلال كلمته بافتتاح اللقاء أكد معالي وزير العدل على أهمية الدور الذي على النيابة العامة ان تضطلع به في مواكبة الإصلاحات التي يشهدها القطاع وفقا للأولويات التي حددها فخامة رئيس الجمهورية، لتكريس استقلال القضاء وتقريب خدماته من المواطنين، وأخذا في الاعتبار أن عمل النيابة العامة يمس كافة محاور الإصلاح التي حددتها الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة. كما شدد معالي الوزير على واجب ان تترافق الصرامة في الملاحقات القضائية مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان وضمانات المحاكمة العادلة، ونوه بأولوية حماية القصر والفئات الضعيفة ومقتضيات حماية الضحايا والتكفل بهم، ولفت النظر إلى ضرورة تفعيل دور النيابة العامة في القضاء المدني (مرفق نسخة من كلمة معالي الوزير).

2-الجلسة الأولى:

قدم معالي وزير العدل في الجلسة الأولى للقاء توجيهاته إلى رؤساء وأعضاء النيابة العامة ومن ثم فتح المجال أمام مداخلاتهم.

وقد بدأ معالي الوزير حديثه لافتا نظر أعضاء النيابة إلى أن التوجيهات التي سيقدمها في اللقاء هي امتداد وتأكيد للتوجيهات التي تصلهم بشكل مستمر وأن هنالك متابعة وتقييم لمستوى الاستجابة لتلك التوجيهات تظهر حتى الآن تفاوته حسب الحالات والأماكن. وفي هذا الإطار، أكد معالي الوزير على

أن معيار التقييم الأساسي هو مدى انتظام وصول ردود مكتوبة من عضو النيابة، فالرد والكتابة شرط أساسي.

ثم قدم معالي الوزير التوجيهات التالية لأعضاء النيابة العامة:

- سرعة تبليغ الجهة التي ترأس عضو النيابة العامة بالقضايا والأحداث والأمور التي قد تحوز اهتمام الرأي العام ومراعاة عنصر الوقت في ذلك، لتصل المعلومة في الوقت المناسب للرؤساء؛
- الدقة في تكييف القضايا والتزام منهج المشاورة مع الرؤساء المباشرين حين يتعلق الأمر بالقضايا الخطيرة، كقضايا الاتجار بالبشر والمخدرات؛
- الاهتمام بالقضايا التي تقع ضمن أولويات الدولة، فالنيابة العامة تختلف عن القضاء الجالس وعليها أن تواكب التوجه العام للدولة؛
- حسن إدارة العلاقة مع الضبطية القضائية، من خلال عقد اجتماعات منتظمة معهم وتوضيح أولويات السياسة الجنائية لهم حتى تتحد النظرة والتعامل مع القضايا؛
- مواكبة التحقيق الابتدائي في القضايا النوعية والخطيرة من البداية لضمان حسن سير البحث وجودة المحاضر لتقليل الصعوبات الناجمة عن نواقص تلك المحاضر والتي قد تظهر في مراحل لاحقة من المسطرة؛
- احترام المساطر القانونية فيما يتعلق بالتوقيف واتخاذ كافة الإجراءات المتاحة لتفادي تجاوز أمد الحبس الاحتياطي، حيث لا يمكن الاستمرار في وضعيات تُتَجاوز فيها المدد القانونية ويظل الأشخاص موقوفين دون محاكمة؛
- الاهتمام بظروف السجون وتخصيص الوقت اللازم للوقوف عليها وتحسين ظروفها. وفي هذا الصدد فإن الإمكانيات موجودة وعلى أعضاء النيابة أن يكتبوا للوزارة كلما اقتضى الأمر لطلب التحسينات والوسائل؛
- تجنب التغيب عن العمل دون إذن والتقليل من منح الإذن من المدعين العامين لتغيب وكلاء الجمهورية؛
- التزام الحدود المرسومة للعلاقة مع السلطات الإدارية، والتي تحكمها النصوص القانونية وتطبعها استقلالية كل سلطة عن الأخرى، وأن تكون هذه العلاقة حسنة، تُكرس لخدمة المصلحة العامة ويطبعها الاحترام دون تبعية أو تماهي.

وبعد ذلك دعا معالي الوزير أعضاء النيابة العامة لتقديم مداخلاتهم. وتضمنت هذه المداخلات الملاحظات العامة التالية:

- الاجماع على الإشادة بفكرة الاجتماع وبأهميته وبضرورة أن يكون منتظما والتأكيد على عظيم استفادتهم منه ومن التوجيهات التي تم تقديمها خلاله لهم.
- التعبير عن الالتزام بتنفيذ جميع التعليمات والتوجيهات التي تم تقديمها خلال الاجتماع؛
- الاشادة بالإضافات التي أضيفت إلى اجتماع هذا العام والمتعلقة بجلسات متخصصة مع الإدارات المركزية في الوزارة والإدارات العامة التابعة لها التي يرتبط عملها بشكل مباشر مع النيابة العامة؛
- الإشادة بالتحسينات التي حصلت في ظروف ووسائل العمل خلال السنوات الأخيرة، قائلين إن جميع طلباتهم إلى الوزارة يتم التعامل معها بسرعة وإيجابية؛
- الاشادة بعقد الاجتماع في مكان تابع لوزارة العدل بخلاف الاجتماع الماضي.

وفي نهاية هذه الجلسة وجه معالي الوزير بتوزيع توجيهاته المكتوبة على أعضاء النيابة العامة (نسخة مرفقة).

3- الجلسة الثانية

ترأس الجلسة الثانية السيد المدعي العام لدى المحكمة العليا وتحدث خلالها عن المواضيع المبرمجة خلال الجلسة والتي تهدف إلى تذكير أعضاء النيابة العامة بمعايير الأداء وضوابطه وبالالتزام بتنفيذ التعميمات والتوجيهات التي تصلهم وكذلك تأطير وتوحيد الفهم لديهم حول السياسة الجنائية.

فبخصوص التعميمات عدد السيد المدعي العام التعميمات المرسلة سنتي 2023 و2024 وهي:

- تعميم معالي وزير العدل رقم 2023/04 المتعلق بتفعيل خدمة الاستقبال والإرشاد وتفعيل المساعدة القضائية؛
- تعميم معالي وزير العدل رقم 2024/02 المتعلق بضبط ورقمنة السجل العدلي؛
- تعميم السيد المدعي العام 2023/01 المتعلق بمتابعة قضايا الاتجار بالبشر والاسترقاق وتهريب المهاجرين؛
- تعميم السيد المدعي العام 2024/01 المتعلق بإطلاق سراح المحكوم عليهم نهائيا بالرجم؛
- تعميم السيد المدعي العام 2024/02 المتعلق بالضوابط العامة للأداء وواجبات أعضاء النيابة العامة؛
- تعميم السيد المدعي العام 2023/03 المتعلق بمتابعة قضايا الاتجار بالبشر والاسترقاق وتهريب المهاجرين.

كما ذكر السيد المدعي العام بمعايير وضوابط الأداء ومدونة السلوك محيلاً إلى مضمون التعميم 2024/02 المتعلق بالضوابط العامة للأداء وواجبات أعضاء النيابة العامة، ومؤكدا بالخصوص على الالتزام بأوقات الدوام والعمل على فتح الباب والتواصل والاستماع لمرتادي المرفق العام وتلقي ومعالجة مشاكل المواطنين والمقيمين، واستقبالهم بالشكل والمظهر اللائق والمحافظة على وسائل العمل وصيانتها وعدم استخدامها خارج المهام التي خصصت لها.

وفيما يتعلق بالسياسة الجنائية بسط السيد المدعى العام الحديث عن الأولويات التي وردت في توجيهات معالي وزير العدل وأكد على واجب الالتزام بها.

ب- أعمال اليوم الثاني:

1- جلسات العمل مع المؤسسات العمومية والإدارات المركزية:

تمحور جدول أعمال الاجتماعات مع المؤسسات العمومية التابعة لوزارة العدل والإدارات المركزية حول الرفع من الأداء والتحسيس ودفع التنسيق مع النيابة العامة وتمكين أعضاء النيابة العامة من إيصال ملاحظاتهم وعرض صعوبات العمل التي لها صلة باختصاصات تلك المؤسسات، مع العلم أن التركيز على محور دون الآخر تفاوت من اجتماع لآخر وفقا لطبيعة مهام كل مؤسسة أو إدارة.

وخلال الاجتماع الذي عقد مع مكتب تسيير الممتلكات المجمدة والمحجوزة والمصادرة، قدم المدير العام للمكتب عرضا عن مهام المكتب وصلاحياته والدور الذي أسنده له المشرع، مشيراً إلى ضعف التجاوب مع المكتب من الجهات القضائية ومبرزاً رؤية المكتب لتجاوز هذه العقبة ودعا أعضاء النيابة العامة للمساهمة في ذلك.

وتضمنت جلسات العمل الأخرى ملاحظات أولية قدمها مسؤول كل مؤسسة أو إدارة، مع الإشارة من جانبه إلى أن الهدف الرئيسي هو طرح الصعوبات والمقترحات من طرف أعضاء النيابة العامة.

وقد ارتقى مستوى النقاش خلال هذه الجلسات إلى التداول والتشاور حول المسائل المطروحة مما جعل هذه اللقاءات تتمخض عن العديد من التوصيات، مضمنة تحت فقرة التوصيات من هذا التقرير.

ويبين الجدول التالي أهم النقاط التي تمت مناقشتها وفقا لمجال اختصاص كل مؤسسة أو إدارة:

مكتب تسيير م م م أ OGRAC	التحديات التي تواجه إدارة وتسيير الأصول الجنائية
إدارة الشؤون المالية والبنى التحتية والتجهيزات	صيانة السيارات والمباني العدلية والسجنية- حراسة المباني-عمال الدعم- المخصصات المالية السنوية
إدارة المصادر البشرية	النقص في المصادر البشرية وخصوصا كتاب الضبط والكتاب
المديرية العامة للسجون وإعادة الإدماج	الاشعارات المتعلقة بالمحبوسين احتياطيا -الاستخراجات- تحيين وضعيات السجناء حسب مسار القضية- تحويل السجناء- سجون النساء - تنفيذ الأوامر القضائية بالعرض على الاطباء- الظروف الصحية والمعيشية للسجناء-التأهيل وإعادة الدمج-حرس السجون-المصالح الجهوية
إدارة الشؤون المدنية والختم	المساعدة القضائية -الهوية البصرية للوثائق القضائية - الشكليات وأغلفة الملفات - الأختام التجهيزات
إدارة الشؤون الجنائية والعفو	السياسة الجنائية - صحيفة السوابق العدلية- العفو - الحرية المشروطة
إدارة الحماية القضائية للطفل	تسيير ملفات القصر -مؤازرة القصر - تفعيل الحماية القضائية للقصر -اللجان الجهوية- المساعدين الاجتماعيين
مركز استقبال ودمج الأطفال المتنازعين مع القانون	تنفيذ قرارات الاحتضان - تنفيذ تدابير الحماية القضائية بالنسبة للقاصرات- وضعية تغطية الولايات بالمراكز

وخلال اللقاء قدم بعض أعضاء النيابة طلبات محددة للإدارات المركزية (ملحق 5).

2- جلسة الاختتام:

ترأس جلسة الاختتام السيد المدعي العام لدى المحكمة العليا الذي أكد على الالتزام بالتوجيهات التي قدمها معالي وزير العدل لأعضاء النيابة العامة.

وتضمنت كلمته بالمناسبة أيضا التأكيد على أن الواقع اليوم يفرض على النيابة العامة في أداءها لمسؤولياتها في محاربة الجريمة وحماية المجتمع، أن تطور وسائل وأدوات عملها لمواكبة تطور الممارسات الإجرامية ومواجهتها بالصرامة والفعالية المطلوبين، في إطار من احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد، وثمن الأفكار والملاحظات التي قدمت في اللقاء وشكلت، بالإضافة إلى توصيات اللقاء، عناصر مهمة لتحيين السياسة الجنائية وتعزيز القدرة على الاستجابة المستمرة للتحديات التي تواجه الدعوى العمومية ومهمة محاربة الجريمة وحماية المجتمع (نص الكلمة مرفق بهذا التقرير).

ثانيا: التوصيات:

أ- توصيات عامة

- تثمين اللقاء والمطالبة باستمرارية عقده سنويا؛
- تعزيز التكوين المستمر والمتخصص لأعضاء النيابة العامة؛
- ادخال الرقمنة في عمل النيابة العامة وتنظيم الأرشفة القضائية ورقمنتها؛
- إعداد أدلة استرشادية للتكييف القانوني والمذكرات والآراء لفائدة أعضاء النيابة العامة؛
- زيادة الموارد المالية المخصصة للنيابات العامة في الداخل؛
- تعزيز العلاقة بين القضاء الجالس والنيابة وإشراك القضاء الجالس في الملتقيات حول الجرائم النوعية؛
- مواكبة النمو الملاحظ في بعض الجرائم النوعية، خاصة جرائم المخدرات والجرائم الأخلاقية؛
- وضع معايير للمشاركة في التكوينات الداخلية والخارجية وإشراك الجميع فيها بعدالة؛
- وضع آلية لتعزيز منع الحبس التحكمي ومراقبة مدد الحبس الاحتياطي.

ب-في مجال مراجعة وتحيين النصوص:

- اشراك النيابة العامة في إعداد ومراجعة النصوص الجزائية؛
- مراجعة المرسوم المنظم للمصاريف القضائية في المجال الجزائي؛
- مراجعة النظام الحالي للحبس الاحتياطي (قد تشمل النظر في إلغاء المادة 144 من قانون الاجراءات الجنائية أو مراجعتها لتحديد الضوابط الموضوعية للإفراج بعد الإدانة)؛
- إدخال نصوص تنظيمية تتعلق بالعفو؛
- تحيين وتبسيط النصوص المتعلقة بالمساعدة القضائية؛

ج-في مجال المساعدة القضائية:

- تبسيط إجراءات الحصول على المساعدة القضائية؛
- إضافة اعتمادات تغطي بعض المصاريف غير المغطاة حاليا مثل نفقات التبليغات؛

- تسريع إجراءات الصرف بفصلها عن نظام الرشاد؛
- النظر في تقليص عدد أعضاء المكتب لتسهيل عقد الاجتماعات، ودفع تحفيزات لهم.

د- في مجال تسيير المؤسسات السجنية ومؤسسات الإدماج:

- تسريع بناء وترميم السجون في الداخل؛
- تسريع إجراءات تفعيل مصالح جهوية للسجون لتخفيف عبء التسيير المباشر للسجون عن وكلاء الجمهورية؛
- تعزيز إعادة تأهيل السجناء في سجون الداخل؛
- تعزيز الطواقم الطبية بالسجون وتسهيل وتسريع عرض السجناء على الأخصائيين الطبيين وتنفيذ الأوامر القضائية بهذا الخصوص؛
- استحداث حرس خاص للسجون وضمان التكوين والتدريب المناسب لهم؛
- ضرورة إقامة سجون أو أجنحة سجنية للنساء في عواصم الولايات أو على الأقل في كل دائرة استئنافية، وكذلك إقامة مراكز للقُصّر، وإنشاء ضبطيات قضائية مختصة بهم في الولايات الداخلية، وتوسيع تغطية خدمات المحامين لتشمل جميع الولايات خاصة محامي القصّر؛
- الرفع من المخصصات المالية لتغذية السجناء؛
- تنسيق تحويل السجناء مع النيابات، وتحويل ملفات السجناء المحولين إلى المحاكم التي في إيالتها السجون المحول إليها؛
- تحسين وأنسنة ظروف نقل المشتبه بهم المطلوبين بين بعض الولايات، وعلى وجه الخصوص منع نقلهم في وسائل النقل الجماعية.

ه- في مجال إجراءات العفو:

- إعادة النظر في سياسات العفو المتبعة حاليا، لما تطرحه من إشكاليات، وعلى وجه الخصوص استثناء من سبق أن استفادوا من عفو من كل عفو جديد، والتوسع في استثناء بعض الجرائم وخاصة السرقة مع الكسر ودخول المنازل، والجرح العمدي، وسرقة الحيوان التي تمثل مشكلة كبيرة في بعض الولايات.

و- في مجال البنية التحتية:

- تعزيز أمن المحاكم وقصور العدل، وتسوير بعضها وخاصة قصر نواذيبو، وتعزيز اعتمادات النظافة والصيانة؛
- النظر في إسناد حراسة قصور العدل إلى الحرس الوطني؛
- بناء دور سكن لوكلاء الجمهورية في الداخل.

ز- في مجال المصادر البشرية

- تعزيز كتابات الضبط ودعم التشكيلات القضائية المختلفة في جميع الولايات بالمزيد من كتاب الضبط، مع الإشارة إلى ضرورة تكوينهم وخاصة على المعلوماتية؛
- اكتتاب عمال الدعم من سائقين وبوابين وعمال نظافة وحدائق نظرا للحاجة الكبيرة إليهم.

ح-في مجال العلاقة بمكتب تسيير المحجوزات:

- فتح فروع للمكتب في الداخل وتعيين المكتب لممثلين عنه في الولايات لتسهيل العمل ومباشرة دوره ميدانيا، دون اغفال تناسب ذلك مع النشاط في كل ولاية.

اختتمت جلسات اللقاء يوم 2024/03/26 على الساعة السادسة والنصف مساءً وقد أشاد المشاركون من أعضاء النيابة العامة بحسن تنظيم اللقاء وبالضيافة الكريمة خلاله، وعلى وجه الخصوص الافطارين الذين نظما على شرف المشاركين.

الملاحق

ملحق 1: البرنامج

ملحق 2: كلمة معالي وزير العدل في افتتاح اللقاء

محلق 3: التعليمات المكتوبة

ملحق 4: كلمة السيد المدعي العام في اختتام اللقاء

برنامج اللقاء

اليوم الأول: 25 مارس 2024		
الافتتاح		
❖ آيات من الذكر الحكيم ❖ كلمة معالي وزير العدل		12:30-12:00
الجلسة الأولى برئاسة معالي وزير العدل		
لقاء معالي الوزير بالنيابة العامة		13:30-12:30
الجلسة الثانية برئاسة المدعي العام لدى المحكمة العليا (تتخللها صلاة الظهر)		16:00-13:30
❖ التعميمات: المتابعة والتنفيذ ❖ معايير وضوابط الأداء للنيابة العامة (الأداء المهني- المدونة السلوكية) ❖ محاور السياسة الجنائية والتحديات التي تواجه الدعوى العمومية ❖ التحديات التي تواجه إدارة وتسيير الأصول الجنائية (بمشاركة مكتب تسيير م م أ OGRAC)		
إفطار مع معالي السيد وزير العدل		19:00
اليوم الثاني: 26 مارس 2024 **جلسات عمل مع الإدارات المركزية بوزارة العدل**		
مكتب تسيير م م أ OGRAC، إدارة الشؤون المالية والبنى التحتية والتجهيزات، إدارة المصادر البشرية	**التحديات التي تواجه إدارة وتسيير الأصول الجنائية/ صيانة السيارات والمباني العدلية والسجنية- حراسة المباني-عمال الدعم- المخصصات المالية السنوية/ المصادر البشرية**	13:00-11:00
المديرية العامة للسجون وإعادة الإدماج	**الاشعارات المتعلقة بالمحبوسين احتياطيا -الاستخراجات- تحيين وضعيات السجناء حسب مسار القضية- تحويل السجناء- سجون النساء - تنفيذ الأوامر القضائية بالعرض على الاطباء-الظروف الصحية والمعيشية للسجناء-التأهيل وإعادة الدمج-حرس السجون-المصالح الجهوية**	14:00-13:00
إدارة الشؤون المدنية والختم	**المساعدة القضائية -الهوية البصرية للوثائق القضائية - الشكليات وأغلفة الملفات - الأختام**	14:30-14:00
صلاة الظهر		15:00-14:30
إدارة الشؤون الجنائية والعفو، إدارة الحماية القضائية للطفل ومركز استقبال ودمج الأطفال المتنازعين مع القانون	**السياسة الجنائية -صحيفة السوابق العدلية- العفو - الحرية المشروطة / تسيير ملفات القصر -مؤازرة القصر - تفعيل الحماية القضائية للقصر - تنفيذ تدابير الحماية القضائية بالنسبة للقاصرات- تنفيذ قرارات الاحتضان- المساعدين الاجتماعيين- اللجان الجهوية**	16:30-15:00
جلسة اختتام اللقاء		17:00
❖ كلمة السيد المدعي العام لدى المحكمة العليا **❖ صياغة التوصيات**		
إفطار مع السيد المدعي العام لدى المحكمة العليا		19:00

كلمة معالي وزير العدل في افتتاح اللقاء

السيد الأمين العام لوزارة العدل

السيد المدعي العام لدى المحكمة العليا

السادة أعضاء النيابة العامة

يدخل هذا الاجتماع في إطار اللقاء السنوي الذي استحدثناه لمد النيابة العامة بالتوجيهات والخطوط العامة للسياسة الجنائية والاطلاع على التحديات التي تواجهها في عملها وتدارس سبل تجاوزها لتحقيق الفعالية المطلوبة في مكافحة الجريمة وحماية المجتمع.

لقد تضاعفت الجهود خلال السنوات الماضية، وفقا للأولويات التي حددها فخامة رئيس الجمهورية، لتكريس استقلال القضاء وتقريب خدماته من المواطنين. وتجسد ذلك في زيادة الموارد المالية للقطاع مما مكن من تعزيز البنية التحتية. وتم مد القطاع بوسائل معتبرة من تجهيزات وسيارات كما تم تطوير أدوات العمل بتوفير النصوص وإطلاق تطبيق الحقيبة القضائية وقد بذلت جهود كبيرة لتحسين الأوضاع المادية للعاملين بالقطاع وتم تعزيز الولوج للقضاء من خلال تفعيل مكاتب المساعدة القضائية في جميع عواصم الولايات ودعم دور المصلحين بزيادة أعدادهم والرفع من تحفيزاتهم المادية بشكل كبير.

نحن مقبلون إن شاء الله على مضاعفة هذه الجهود وفقا لنتائج المنتديات العامة لإصلاح وتطوير العدالة واعتماد الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة، وقد تم اعتماد آليات مختلفة لتنفيذ مخرجات هذه الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة خلال السنوات الخمس القادمة تحت الإشراف المباشر لفخامة رئيس الجمهورية، رئيس اللجنة العليا لإصلاح وتطوير العدالة. كما تمت مراجعة للهيكل التنظيمي للوزارة، واستحداث إدارات جديدة للتعاون والرقمنة وتعزيز الوحدات الإدارية الأخرى.

السادة أعضاء النيابة العامة؛

لا يخفى عليكم أن عمل النيابة العامة يمس كافة محاور الإصلاح التي حددتها الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة، فدورها أساسي في تسهيل النفاذ للقضاء وتقريبه من المتقاضين وتحسين جودته وفعاليته وتعزيز حقوق المتقاضين. وبطبيعة الحال فالنيابة العامة هي قطب الرحى في كل إصلاح للقضاء الجزائي ولنظام السجون. وقد أوكل المشرع للنيابة العامة دورا محوريا في مكافحة الجريمة المنظمة والجريمة بمختلف أشكالها وأساليبها وفي حماية النظام العام الاقتصادي والاستثمار، لا يتأتى النهوض به إلا بالصرامة في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال ومحاربة التهرب الضريبي والجمركي.

إن الترسانة القانونية الوطنية تمثل أداة قوية لتحقيق أمن المواطن وسلامته وسلامة ممتلكاته واحترام حقوق الانسان وتكريس الحريات الفردية والجماعية، وسنعمل على دعمها وسد الثغرات أينما وجدت.

إن الصرامة في الملاحقات القضائية، يلزم أن تترافق مع الاحترام الكامل لحقوق الانسان وضمانات المحاكمة العادلة، وفي هذا الصدد فمن الضروري مراقبة ظروف الاعتقال، وأمد الحراسة النظرية، وآجال الحبس الاحتياطي، وظروف تنفيذ العقوبات السالبة للحرية، وزيارة أماكن الاعتقال بشكل دوري والتأكد من احترام الحقوق الأساسية للموقوفين، وعلى وجه الخصوص واجب ابلاغهم، وذويهم بسبب التوقيف ومكانه، وحق الاتصال بالمحامي ومنع جميع أشكال إساءة المعاملة

وضمن مقاربة تحقيق أولويات السياسة الجنائية مع احترام الحقوق الأساسية للأفراد، فإنني ألفت انتباهكم إلى ضرورة إعطاء عناية خاصة لحماية القصر والفئات الضعيفة. وعليكم أن تستحضروا كذلك، وفي كافة المساطر، ما تنص عليه التشريعات الجنائية، ومنها قانون مكافحة الاتجار بالبشر، من ترتيبات لحماية الضحايا والتكفل بهم. حيث أنه في نفس الوقت الذي يضع هذا القانون على كاهل النيابة العامة مسؤوليات عدم التساهل في متابعة المتورطين في ارتكاب هذه الجرائم وتقديمهم للمحاكمة ومتابعة صدور أحكام رادعة في حالة الإدانة، فإنه يلزمها بمتابعة حصول الضحايا على التكفل والمؤازرة المقررين بالقانون.

إن دور النيابة العامة في مجال القضاء المدني ذو أهمية بالغة قد تخفى على البعض، وهذه الأهمية مكرسة بالنصوص التي جعلت النيابة العامة طرفا أصيلاً في بعض القضايا المدنية المنصوصة وفي كل القضايا التي تمس النظام العام، ويجب وضع هذه النصوص في سياق الدور الذي أسنده المشرع للنيابة العامة في خدمة تطبيق القانون، فليس التطبيق السليم للقانون مهمة قضاء الحكم وحده بل هو جوهر وغاية عمل النيابة العامة أيضا، مما يحتم تفعيل دور النيابة العامة في القضاء المدني وإعطاء عناية كبيرة لمذكرات وطلبات النيابة العامة في هذه القضايا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

التوجيهات المكتوبة

السادة المدعون العامون

السادة وكلاء الجمهورية

إن الاختصاصات التي أعطت المنظومة القانونية الوطنية للنيابة العامة جعلت من هذا الجهاز جهازا حيويا في دولة القانون التي يعمل فخامة رئيس الجمهورية محمد ولد الشيخ الغزواني على تكريسها وتفعيلها وتعزيزها برؤية استراتيجية متبصرة، وبقناعة شخصية راسخة لديه.

فالإجراءات التي تقوم بها النيابة العامة في مجال مكافحة الجريمة لها دور محوري في السلم الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، ولها تأثير بالغ على جميع مناحي الحياة الأخرى.

وإذا كانت الحكومة ممثلة في وزارة العدل بذلت جهودا كبيرة لتحسين ظروف العمل، وتهيئة وسائله الضرورية، وفي ظل وجود إرادة سياسية صلبة لضمان التحسين المستمر لتلك الظروف والوسائل، تعزيزا لمكافحة الجريمة، وحماية حقوق الإنسان، فإنه من الضروري أن تواكب النيابة العامة هذا المسار.

لذلك يتعين عليها ممارسة دورها في حماية المجتمع، وبذل العناية الواجبة في متابعة القضايا، والحرص على تطبيق القانون بالصرامة والجدية المطلوبين.

ولكي تكون النيابة العامة في المستوى الذي يؤهلها للقيام بالدور المنوط بها يجب أن يتقيد أعضاؤها على وجه الخصوص بالواجبات التالية:

- الالتزام بأوقات الدوام، والظهور بالمظهر المدني اللائق؛

- فتح الباب للتواصل والاستماع لمراجعي المرفق العام وتلقي ومعالجة شكايات المواطنين والمقيمين؛

- التزام أقصى درجات التحفظ، وعلى وجه الخصوص عبر شبكات التواصل الاجتماعي، وتجنب الظهور في أماكن غير مناسبة؛

- الإبلاغ قبل مغادرة مكان العمل لأي سبب وفي أي وقت، والاستئذان قبل المشاركة في أي نشاط مهما كان؛

- التحفظ تجاه عقد لقاءات أو اجتماعات مع الدبلوماسيين الأجانب، أو أي مسؤولين رسميين أجانب، حتى ولو لم يكن لتلك اللقاءات طابع رسمي، أو إقامة مراسلات معهم، دون ترتيب مسبق من وزارة العدل.

ومن أجل أن تحقق النيابة العامة مواكبة أفضل للسياسات والبرامج العمومية المتعلقة بمكافحة الجريمة وترقية حقوق الإنسان، وتمشيا مع السياسة الجنائية الحالية يتعين على أعضائها السهر على تنفيذ التوجيهات المحددة التالية:

أولا ـ في مجال تحقيق أولويات السياسة الجنائية:

- التطبيق الصارم للتعميم المشترك رقم 104 بتاريخ 26 نوفمبر 2021، بين وزارة العدل ووزارة الدفاع الوطني ووزارة الداخلية واللامركزية، بشأن المتابعة القضائية لجرائم الاتجار بالبشر والعبودية والممارسات الاستعبادية؛
- إعطاء العناية الواجبة والأولوية المطلوبة للشكايات والبلاغات المتعلقة بالمسلكيات والوقائع ذات الصلة بالحقوق المدنية والسياسية للأفراد لا سيما الاتجار بالبشر، والممارسات الاستعبادية، والتعذيب، والتمييز، والعنف ضد النساء والأطفال؛
- البحث والتحقيق الجاد والفعال في جرائم العبودية والممارسات الاستعبادية والاتجار بالبشر وتقديم تقارير شهرية إلى مكتب المدعي العام، عن نشاط الدوائر القضائية المختصة في هذه القضايا؛
- تحريك الدعوى العمومية في جميع القضايا المتعلقة بجرائم الاسترقاق والمتاجرة بالأشخاص، والحرص على أن يتم التكييف القانوني للوقائع على أساس القوانين المتعلقة بمكافحة الاستعباد والمتاجرة بالأشخاص؛
- صرف النظر عن حالات سحب الشكاية في هذه القضايا عند التصرف على طلبات الإفراج المؤقت، والحرص على وضع المتهمين فيها في الحبس الاحتياطي إلى حين محاكمتهم؛
- السهر على مباشرة البحث والمتابعة ومقاضاة مرتكبي الجرائم النوعية المتعلق بالعنف الجسدي والنفسي والجنسي الذي تتعرض له الفئات الهشة كالنساء والأطفال؛
- الصرامة في متابعة المتورطين في جرائم الفساد والإرهاب والمتاجرة بالمخدرات والاعتداء على الأشخاص والأموال كالقتل والاغتصاب، والاستعباد والمتاجرة بالبشر؛
- حماية المستثمرين الأجانب، واليقظة تجاه القضايا التي يكونون طرفا فيها، وخاصة جرائم النصب والاحتيال التي يتعرضون لها؛
- تفعيل الاجراءات التحفظية على أموال المتورطين في الجرائم النوعية، بما يضمن فعالية الأحكام القضائية؛ والعمل على استرداد الأموال المنهوبة واتخاذ الاجراءات التي تكفل ذلك؛
- تناسب طلبات النيابة العامة مع خطورة الجرائم المرتكبة.

ثانياً: في مجال تحريك ومتابعة سير الدعوى العمومية وإجراءات المحاكم والتنفيذ

- السهر على الدقة في تكييف الوقائع وطلبات إعادة التكييف عند الاقتضاء؛
- وضع آلية للاجتماع الدوري مع الضبطية القضائية وتنسيق عملها في مجال مكافحة الجريمة؛
- القيام بالزيارات الميدانية لمختلف الضبطيات القضائية للإشراف والاطلاع المباشر على عملها وتوجيهها عن قرب؛
- مراقبة ظروف الحراسة النظرية والتأكد من تطبيق الضمانات الممنوحة للموقوفين؛
- السهر على احترام آجال الحراسة النظرية وتبرير تمديدها في الحالات الضرورية؛
- توجيه التعميمات والتوجيهات الضرورية لضباط الشرطة القضائية، وإنارتهم حول القوانين المتعلقة بترقية حقوق الإنسان، وتلك المتعلقة بمكافحة جرائم الاستعباد، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وجرائم العنف ضد النساء والأطفال؛
- الحد من الحبس الاحتياطي في قضايا الجنح، واللجوء إلى التدابير البديلة كلما سمحت ظروف الوقائع بذلك؛
- المراقبة الصارمة لاحترام مدد الحبس الاحتياطي، وتسريع إجراءات المحاكمة؛
- العمل على انتظام الجلسات العادية، وعند الاقتضاء التنسيق مع رؤساء المحاكم لتنظيم جلسات استثنائية، والعمل على تسريع إجراءات محاكمة من تم وضعهم في الحبس الاحتياطي، بما يضمن ردع الجناة وانصاف الضحايا؛
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان حضور المتهمين في حال وضعهم تحت المراقبة القضائية أو استفادتهم من الحرية المؤقتة؛
- وضع آلية للتنسيق مع الأجهزة القضائية الأخرى لمعالجة الاختلالات المتعلقة بتأخر ختم التحقيق في بعض الملفات، وتأخر تحرير الأحكام القضائية؛
- وضع آلية لمتابعة القضايا التي يتم الطعن في جزء من إجراءاتها، لتعجيل البت فيها، واعادتها إلى المحكمة المختصة في أسرع وقت ممكن، وابلاغ النيابة العامة عن كل تأخر في ذلك؛
- العمل على تسريع الاجراءات، والحرص أن تنتهي كل قضية بحكم أو قرار نهائي؛ مع احترام آجال الحبس الاحتياطي وآماد التقادم؛

- **العمل على تطبيق تدابير المتعلقة بحجز ومصادرة العائدات الإجرامية، والتنسيق مع المكتب الوطني لإدارة هذه الممتلكات في انتظار التصرف فيها؛ والتعاون التام مع فروع مكتب المحجوزات المجمدة وتسهيل عملية جمع الاصول المجمدة والمصادرة؛**
- **اتخاذ الإجراءات التحفظية الكفيلة بضمان حصول الضحايا على التعويض العادل وإمكانية استيفائه في الوقت المناسب؛**
- **السهر على إجراء البحوث المالية والاجتماعية الموازية في كل القضايا التي تتطلب ذلك؛**
- **السهر على تحديد هويات وبيانات الأشخاص المقدمة وتأكيدها عند الاقتضاء بالطرق والوسائل المتاحة خاصة البيو مترية كلما أمكن ذلك؛**
- **الاشراف المباشر على مؤسسات السجون، ومراقبة شرعية الاعتقال والظروف المادية لمؤسساتها والطروف المعيشية والصحية لنزلائها؛**
- **تفعيل الزيارات الدورية والمنتظمة للسجون وتقديم تقرير دوري (كل شهرين) عنها؛**
- **العمل على تفعيل تنفيذ الأحكام في شقيها البدني والمالي وإعطاء العناية الكافية لمتابعة وتنفيذ الغرامات والرسوم والمصاريف لصالح الدولة؛**
- **وضع آلية لتنفيذ الأحكام الجزائية، والتنسيق مع أجهزة الدولة الأخرى المعنية بموضوع تنفيذ الأحكام الجزائية؛**
- **العمل على مد يد المساعدة لتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية، بما يكفل حصول المستفيدين على حقوقهم في الوقت المناسب، بما في ذلك التنفيذ المؤقت المعجل رغم الطعون في الحالات التي يجيزه القانون؛**
- **تنفيذ التعميم رقم 002 لسنة 2024 المتعلق بضبط ورقمنة السجل العدلي وربطه بالحالة المدنية البيومترية؛**
- **العناية بالإحصائيات، وتقديم تقارير دورية عن النشاط؛**
- **التحلي باللياقة اللازمة في التعامل مع السلطات الأخرى، والتنسيق مع مختلف الجهات الرسمية لضمان تطبيق القوانين والنظم المعمول بها؛**
- **إعطاء عناية خاصة للقضايا التي تكون الدولة أو المؤسسات العمومية طرفا فيها.**

خطاب السيد المدعي العام في اختتام اللقاء

السادة أعضاء النيابة العامة

ها نحن نصل إلى نهاية اللقاء السنوي للنيابة العامة لهذا العام، والذي يأتي في سياق مسار إصلاحات متسارع يعكس رؤية فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني لعدالة فعالة وناجزة تضطلع بمهامها الدستورية كسلطة مستقلة تستجيب لتطلعات المواطنين وتحوز ثقتهم. وقد قطع هذا المسار بحمد الله أشواطا مهمة منذ اعتماد الوثيقة الوطنية لإصلاح وتطوير العدالة، تجسد في اعتماد آليات مختلفة لتنفيذ مخرجات هذه الوثيقة تحت الإشراف المباشر لفخامة رئيس الجمهورية، رئيس اللجنة العليا لإصلاح وتطوير العدالة.

لقد عقد اللقاء السنوي هذا العام على مدى يومين وافتتحه معالي وزير العدل السيد محمد محمود الشيخ عبد الله بن بيّه وترأس جلسته الرئيسية وقدم خلالها توجيهاته للنيابة العامة والخطوط العريضة للسياسة الجنائية الحالية.

وتأكيدا على دور النيابة العامة في جهود الإصلاح القائمة، فقد اختير أن يكون شعار اللقاء السنوي لهذا العام: "النيابة العامة ومواكبة برامج اصلاح وتطوير العدالة". وفي هذا السياق فإنني أؤكد على أن النيابة العامة لن تألو جهدا في القيام بالمسؤوليات المنوطة بها في تسهيل النفاذ للقضاء وتقريبه من المتقاضين وتحسين جودته وفعاليته وتحقيق كافة أهداف الإصلاح الأخرى،

إن الواقع اليوم يفرض على النيابة العامة في أداءها لمسؤولياتها في محاربة الجريمة وحماية المجتمع، أن تطور وسائل وأدوات عملها لمواكبة تطور الممارسات الإجرامية ومواجهتها بالصرامة والفعالية المطلوبين، في إطارِ من احترام الحقوق والحريات الأساسية للأفراد.

السادة أعضاء النيابة العامة؛

لقد وضعت توجيهات معالي وزير العدل خلال هذا اللقاء أولويات السياسة الجنائية لهذه المرحلة وتضمنت ضوابط ومعايير الأداء للنيابة العامة، ولا شك أن هذه التوجيهات تمثل بالنسبة لنا إطارا مرجعيا نلتزم به ونحرص على تنفيذ بنوده في أدائنا للمهام الموكلة لنا. وستحرص النيابة العامة لدى المحكمة العليا على المتابعة الدقيقة لذلك، من خلال التقييم الدوري وإصدار التعليمات المناسبة عند الحاجة.

إن الأفكار والملاحظات التي تقدمتم بها والتي عكست واقع عملكم الميداني في دوائر اختصاصكم وأعطت صورة عن خصوصيات كل ولاية، تشكل، بالإضافة إلى توصيات هذا اللقاء عناصر مهمة لتحيين السياسة الجنائية بشكل مستمر وتعزيز القدرة على الاستجابة المستمرة للتحديات التي تواجه الدعوى العمومية ومهمة محاربة الجريمة وحماية المجتمع.

وفي الختام أعلن على بركة الله، باسم معالي وزير العدل، اختتام أعمال اللقاء السنوي للنيابة العامة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته